

Distr.: General
2 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٢٥ (ب) من القائمة الأولية*

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:
التعاون في ميدان التنمية الصناعية

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام طيه تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، المقدم

عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٢/٧١.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/73/50

300718 250718 18-10915 (A)



تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

أولا - نظرة عامة على التنمية الصناعية

ألف - مقدمة

١ - سلط التقريران السابقان عن التعاون في ميدان التنمية الصناعية (A/69/331 و A/71/264) الضوء على أهمية التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة من أجل القضاء على الفقر، وتحقيق الرخاء المشترك، ومكافحة تغير المناخ، والأضرار البيئية الأخرى. وقدم الاستعراض الإحصائي الوارد في هذين التقريرين أدلة واضحة تبين الأثر الإيجابي للصناعة التحويلية في القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل وتحقيق الشمول.

٢ - إن الدعم الذي تحظى به التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، بوصفها محركاً للنمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة، على النحو المسلم به صراحة في الهدف ٩ من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، هو اليوم أقوى حتى مما كان عليه قبل سنتين.

٣ - وتعمم خطة عام ٢٠٣٠ ركائز التنمية المستدامة الثلاث ضمن أنشطتها الرئيسية، وترسي الأساس لجهود عالمية متجددة تهدف إلى تعزيز التحول الهيكلي والتصنيع. ويعرض الفرع الثاني من التقرير السابق الصلات الوثيقة بين التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وأهداف التنمية المستدامة. ويقدم هذا التقرير ملخصاً للروابط المشتركة استناداً إلى التقارير المقدمة من الدول الأعضاء إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٤ - وبالإضافة إلى ذلك، تشدد خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية على الأهمية القصوى التي تتسم بها التنمية الصناعية بالنسبة إلى البلدان النامية، بوصفها رافداً بالغ الأهمية من روافد النمو الاقتصادي والتنوع الاقتصادي وتوليد القيمة المضافة (قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق، الفقرة ١٥). واتفاق باريس التاريخي بشأن تغير المناخ يربط الصناعة أيضاً مباشرةً بالجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ والتكيف مع آثاره السلبية. وعلى الصعيد الإقليمي أيضاً، وُجّهت عدة دعوات للعمل من أجل التصنيع، بما في ذلك خطة عام ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي: أفريقيا التي نصبو إليها.

٥ - وقد شددت الجمعية العامة، منذ تقديم التقرير السابق، على الحاجة إلى أن تتخذ القارة الأفريقية إجراءات عاجلة بشأن التصنيع المستدام والشامل للجميع، وذلك في القرار ٢٩٣/٧٠ بشأن العقد الثالث للتنمية الصناعية في أفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥).

٦ - واعترفت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٥/٦٩، بالولاية الفريدة المنوطة بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وأهمية مساهمتها، وشجعت المنظمة على أن تواصل ربط إجراءاتها بدعم البلدان لتحقيق تطلعاتها الإنمائية الصناعية بزيادة الجهود الرامية إلى كفاءة شمولية القطاع الصناعي للجميع واستدامته البيئية. وتواصل اليونيدو تحسين أدائها وبرامجها وهياكلها من أجل تقديم دعم أفضل لتنفيذ الإطار العالمي الجديد للتنمية المستدامة.

باء - الاتجاهات السائدة في مجال التنمية الصناعية في الآونة الأخيرة

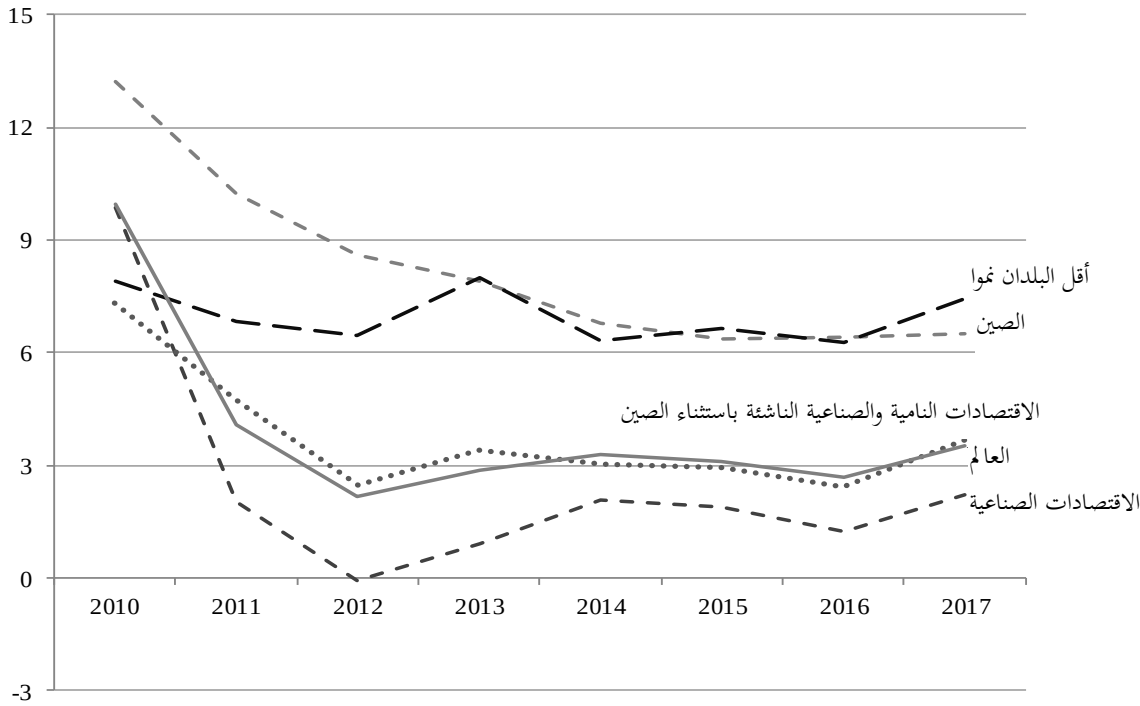
- ٧ - ظل النمو السريع للصناعة التحويلية، منذ بداية القرن، يشكل مصدراً رئيسياً للحد من الفقر في العديد من البلدان، بإيجاد فرص العمل وإدراج الدخل. وبعد حدوث انخفاض حاد في عام ٢٠٠٩ بسبب الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، انتعشت قيمة التصنيع المضافة العالمية في كل من الاقتصادات الصناعية والاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع وتحققت نسبة كبيرة من هذا النمو في البلدان النامية.
- ٨ - وقد شهد نمو الصناعة التحويلية، منذ صدور التقرير السابق في عام ٢٠١٦، تحسناً كبيراً في مختلف المناطق. وفي عام ٢٠١٧، بلغت القيمة المضافة للصناعة التحويلية على الصعيد العالمي مستوى غير مسبوق قدره ١٢ ٨٦٤ بليون دولار (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠).
- ٩ - ورغم أن عدد الوظائف التي أنشأتها الصناعة التحويلية قد يكون انخفض في بعض البلدان وزاد في بلدان أخرى، بسبب تغير الموقع الجغرافي لأنشطة الصناعة التحويلية، فقد ظلت العمالة في الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي عموماً تشهد ارتفاعاً.
- ١٠ - وقد أسهم تحسين الأداء الصناعي في الإنتاج والعمالة والتكنولوجيا إسهاماً كبيراً في الحد من الفقر في العالم. وانخفضت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع لتصل إلى أقل من ١٠ في المائة. وفي السنتين الماضيتين، خرجت الاقتصادات الصناعية تدريجياً من فترة الركود الطويلة التي أعقبت الأزمة الاقتصادية التي حدثت خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.
- ١١ - وفي البلدان الصناعية أيضاً، لوحظ حدوث تحول ملحوظ في النظرة إلى دور الصناعة التحويلية في الاقتصاد، إذ اعتمدت هذه البلدان سياسات صناعية جديدة تركز أساساً على تعزيز الإنتاج المحلي.
- ١٢ - وفي السنوات الأخيرة، حدث انعكاس في الاتجاه التنافسي الذي لوحظ في السنوات المبكرة بعد عام ٢٠١٠ في الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي، وتحققت طفرة في عام ٢٠١٧ حيث تحققت معدلات نمو أعلى بكثير. وارتفعت القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية بنسبة ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٧، وهذا تحسن ملحوظ عن معدل النمو البالغ ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٦ (انظر الشكل الأول).
- ١٣ - ولوحظ حدوث انتعاش على نطاق واسع في الاقتصادات الصناعية، ولا سيما في البلدان الأوروبية. وكان لوجود بيئة مواتية للأعمال التجارية، بما في ذلك القطاع المالي، وانخفاض تكاليف الطاقة، والاستقرار في أسعار السلع الأساسية، أثر إيجابي على الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي.
- ١٤ - وبلغ النمو في القيمة المضافة للصناعة التحويلية في عام ٢٠١٧ أعلى مستوى مسجل له في الاقتصادات الصناعية منذ عام ٢٠١١. ومن المرجح أن يكون لتجدد النمو في الصناعة التحويلية في الاقتصادات الصناعية تأثير إيجابي على الصعيد العالمي، ولا سيما في الاقتصادات النامية. وقد لوحظ أن الانتعاش والانكماش الاقتصادي في البلدان الصناعية يؤثران على البلدان النامية، بالانتقال عن طريق تبادل السلع الأساسية، والاستثمار المباشر الأجنبي والتحويلات المالية.
- ١٥ - وفي عام ٢٠١٧، ارتفعت القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الاقتصادات النامية والاقتصادات الصناعية الناشئة بنسبة ٣,٧ في المائة. وحافظت الصين، التي برزت بوصفها أكبر مُصنِّع في العالم، على معدلات نمو مرتفعة نسبياً في السنوات الأخيرة. وفي عام ٢٠١٧، تحسن النمو أيضاً في القيمة المضافة

للصناعة التحويلية لدى أقل البلدان نمواً. غير أن البيانات المصنفة تشير إلى أن أقل البلدان نمواً في آسيا شهدت معدلات نمو أعلى بكثير من معدلات أقل البلدان نمواً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الشكل الأول

النمو السنوي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية، بحسب مجموعة البلدان،
للفترة ٢٠١٠-٢٠١٧

(النسبة المئوية بالقيمة الثابتة للدولار الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠)



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

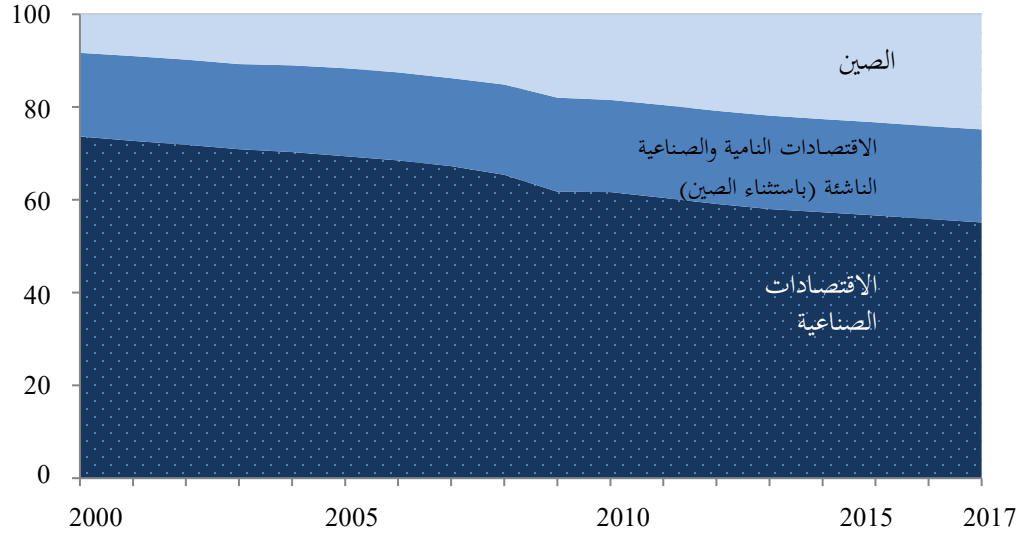
١٦ - ونظراً لارتفاع أداء النمو في القيمة المضافة للصناعة التحويلية، زادت البلدان النامية بقدر كبير حصتها في الإنتاج الصناعي العالمي. وفي بداية عام ٢٠١٨، استأثرت البلدان الصناعية بما يقرب من ثلاثة أرباع الإنتاج الصناعي العالمي. وارتفعت حصة البلدان النامية (بما فيها الصين) من ٢٦،٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٤،٩ في المائة في عام ٢٠١٧. وساهمت الصين بأكبر حصة في هذه الزيادة، وهي الآن تحقق نحو ربع القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية. ومع تزايد عدد البلدان التي تدخل في عداد البلدان الصناعية، فإن التمييز الحالي بين الاقتصادات النامية والاقتصادات الصناعية سيختفي تدريجياً، ويتوقع أن تشهد حصة الاقتصادات الصناعية في الإنتاج الصناعي العالمي ارتفاعاً متواصلاً.

١٧ - غير أن ارتفاع عدد البلدان التي لا تزال تندرج ضمن أقل البلدان نمواً يشكل التحدي الرئيسي لهذه التوقعات. ومع أن أقل البلدان نمواً تضم ١٣ في المائة تقريباً من سكان العالم، فهي تنتج أقل من ١ في المائة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن الفجوة بين القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفرد الواحد في أقل البلدان نمواً وتلك التي في الاقتصادات الصناعية قد زادت

بنسبة ٤٠ في المائة تقريباً منذ عام ١٩٩٠، وهو ما يشير إلى انخفاض الإنتاجية النسبية لدى أقل البلدان نمواً في مقابل الاقتصادات الصناعية. فهناك إذن حاجة إلى أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً جماعية من أجل تعزيز القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، بغية إدخالها ضمن التيار الرئيسي للتنمية.

الشكل الثاني

توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية، بحسب مجموعة البلدان، للفترة ٢٠١٧-٢٠٠٠ (بالنسبة المئوية)



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

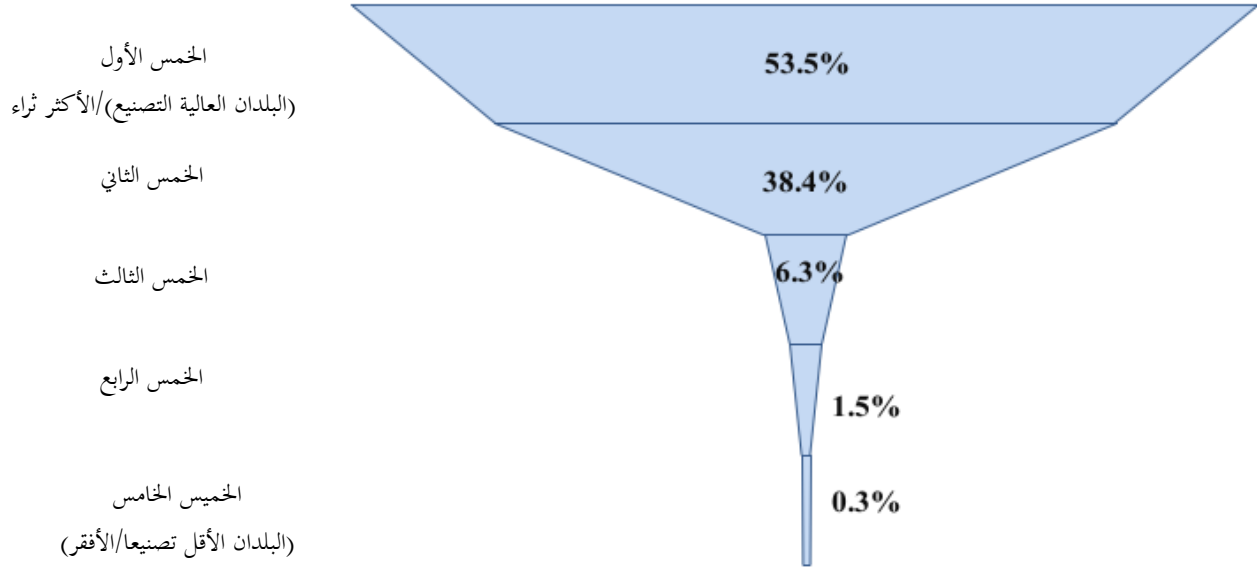
١٨ - يشكل التوزيع غير المتكافئ لنتاج الصناعات التحويلية بين البلدان أحد أكبر التحديات التي تواجه عملية الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي. وتشكل الاقتصادات الصناعية الناشئة مع الاقتصادات الصناعية نسبة كبيرة جداً من القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية (أكثر من ٩٠ في المائة). ويعطي هذا صورة هشة (انظر الشكل الثالث) للصناعة التحويلية في العالم. ويؤدي تركيز معظم الموارد في بلدان قليلة إلى زيادة التبعية والضعف في الاقتصاد العالمي ويهدد التصنيع المستدام. وقد يؤدي انهيار عدد ولو قليل من الشركات الكبيرة إلى نتائج كارثية على الاقتصاد تتجاوز الحدود الوطنية بكثير.

١٩ - وبغية توسيع نطاق قاعدة الاقتصاد العالمي والحد من الأثر المحتمل لهذه الصدمة الاقتصادية على السوق ككل، في السياق الحالي لعالم تسوده العولمة، من الضروري توسيع قدرة إنتاج السلع والخدمات في البلدان ذات الدخل المنخفض، وأن يجري تدريجياً خفض اعتمادها على العوامل الخارجية، من قبيل الاستثمار في السلع الإنتاجية والتصدير.

٢٠ - وثمة حاجة إلى تدخلات سياساتية فعالة وتقديم دعم مالي من جانب الشركاء في التنمية، من أجل الحد من التفاوتات فيما بين البلدان. ومن التدابير المهمة في هذا الصدد تحقيق الغاية ٩-٣ من أهداف التنمية المستدامة التي تدعو إلى زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم على الخدمات المالية، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق العالمية.

الشكل الثالث

التفاوتات في القيمة المضافة للصناعة التحويلية فيما بين البلدان، لعام ٢٠١٧
(الحصة في القيمة المضافة من الصناعة التحويلية العالمية (نسبة مئوية)، لكل خمس من البلدان)



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٢١ - ومع تقدم البلدان ووصولها إلى مرحلة التنمية ما بعد الصناعية، تُجري تنوعاً في أنشطتها الاقتصادية من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للأسر المعيشية ذات الدخل المرتفع من الخدمات، وهو مما يؤدي إلى حدوث انخفاض تدريجي في حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي. غير أن الإحصاءات تشير إلى أن حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت في السنوات الأخيرة في أقل البلدان نمواً في أفريقيا، مما يشير إلى حدوث تقلص في التصنيع قبل الأوان.

٢٢ - وفي أقل البلدان نمواً في أفريقيا، انخفضت حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من ١٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٧. وفي الفترة نفسها، شهدت مساهمة الصناعة التحويلية في الاقتصادات في أقل البلدان نمواً في مناطق أخرى، ولا سيما في آسيا، ارتفاعاً كبيراً.

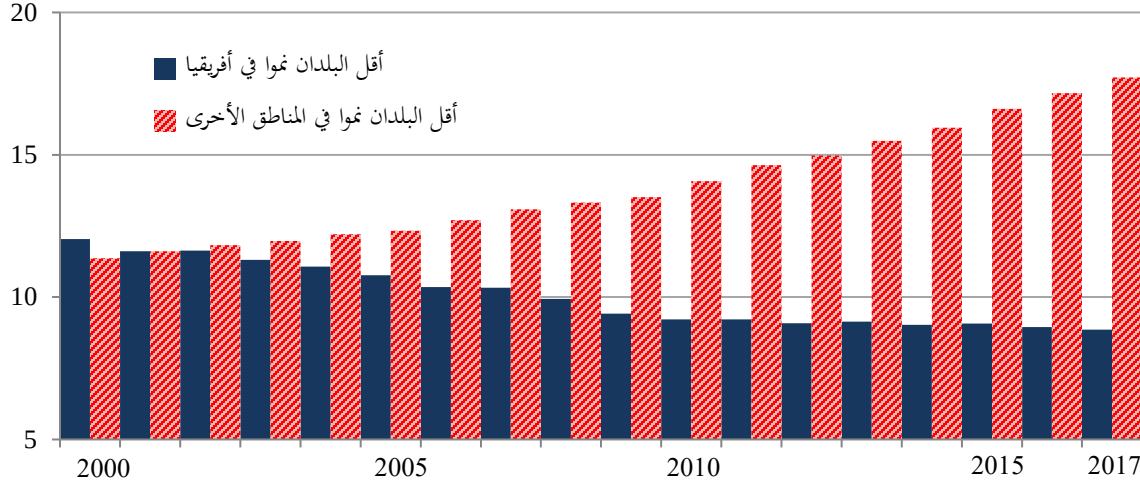
٢٣ - وتهدف الغاية ٩-٢ من غايات أهداف التنمية المستدامة إلى مضاعفة حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً. ومن ثم فإن الاتجاهات التي تلاحظ في أقل البلدان نمواً في أفريقيا هي تنبيه للمجتمع الدولي، وهي تثير القلق من أن هذه الغاية قد لا يتسنى تحقيقها إلا إذا أطلقت حملة متعددة الأوجه، تشمل برنامجاً استثمارياً محدد الأهداف في مجال التصنيع.

٢٤ - ومن ناحية أخرى، فإن ضعف التصنيع هو أحد الأسباب التي تفسر لماذا تشهد بلدان جنوب الصحراء الكبرى تدنياً في القدرة على استيعاب فائض القوة العاملة. وقد أدى ارتفاع معدلات البطالة إلى هجرة جماعية، وإلى تغذية نزعة التطرف لدى الشباب، مما يتسبب في مشاكل اجتماعية خطيرة تهدد السلام والاستقرار السياسي في المنطقة. ويبين الشكل الرابع الاتجاهات المتباينة للتصنيع في أقل البلدان نمواً في أفريقيا وفي مناطق أخرى.

الشكل الرابع

حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا للفترة ٢٠١٧-٢٠٠٠

(النسبة المئوية بالقيمة الثابتة للدولار الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠)



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

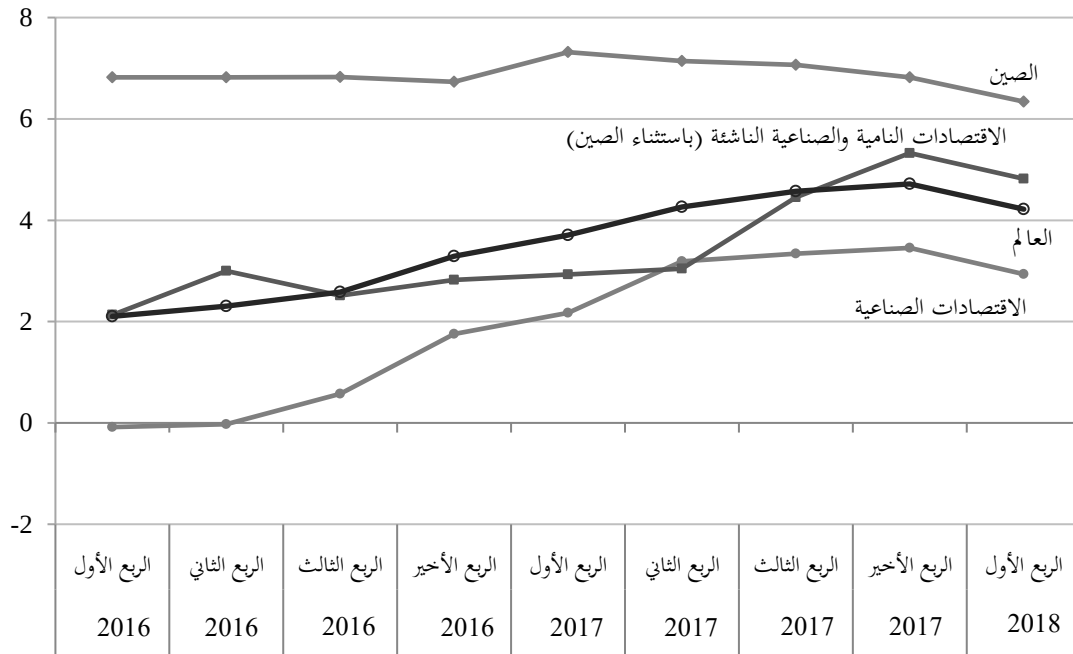
٢٥ - وفي حين بلغ النمو في الصناعة التحويلية أعلى مستوى له في عام ٢٠١٧، انخفضت الصادرات العالمية لتجارة البضائع في السنوات الأخيرة. وتشكل منتجات الصناعة التحويلية قرابة ثلاثة أرباع الصادرات السلعية على الصعيد العالمي. وانخفضت صادرات السلع المصنعة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ مقارنة بالسنوات السابقة في المجموعات الرئيسية للبلدان، وكذلك في الصين.

٢٦ - ويحدث الانخفاض في التجارة نتيجة انخفاض أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك أسعار الوقود. ومن المتوقع أن تُحدث التطورات الأخيرة المتعلقة بالتعريفات الجمركية عبر المحيط الأطلسي أثرا سلبيا على تبادل السلع الأساسية فيما بين الاقتصادات الصناعية.

٢٧ - وفي وقت يتعافى فيه العالم للتو بعد فترة طويلة من الركود، من المرجح أن يكون لأي تغيير جذري في الترتيبات التجارية الراسخة أثر سلبي على الصناعة التحويلية العالمية. وتظهر العلامات المقلقة الأولى بالفعل في التباطؤ الذي حدث في نمو ناتج الصناعة التحويلية في الربع الأول من عام ٢٠١٨، وهو أقل مما كان عليه في الربع الأخير من عام ٢٠١٧ في الاقتصادات الصناعية والصين وفي الاقتصادات النامية، والصناعية الناشئة (انظر الشكل الخامس). وفي ضوء هذا التطور، قد تحتاج البلدان إلى اعتماد آلية سياسية تتسم بالكفاءة من أجل المحافظة على النمو من احتمال وشيك بحدوث انتكاس آخر

الشكل الخامس
النمو الفصلي لمنتجات الصناعات التحويلية بحسب مجموعات البلدان،
للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

(كنسبة مئوية مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة)



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

جيم - استنتاجات بشأن الاتجاهات الحديثة في التنمية الصناعية

٢٨ - ما زالت العلاقة الإيجابية بين الصناعة التحويلية (المقاسة بالقيمة المضافة للصناعة التحويلية) والأداء الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)، في البلدان النامية، تؤكد أهمية التحول الصناعي بوصفه المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

٢٩ - وبالإضافة إلى مساهمة الصناعة التحويلية في الإنتاج والصادرات والدخل والعمالة والحد من الفقر، فإنها تسهم بصورة ملحوظة في الابتكار والارتقاء بالمستوى التكنولوجي.

٣٠ - ونظرا لاستمرار زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية، فقد أصبحت المنتجات المصنعة الجديدة والمتطورة متاحة لعدد كبير من الأسر المعيشية، لا في البلدان الصناعية فحسب، بل وفي البلدان النامية أيضا.

٣١ - لقد أحدثت الصناعة التحويلية تغييرا في الطرق التي يتواصل بها الناس، ويحصلون بها على المعلومات الأساسية، ويروحون بها عن أنفسهم. وساهمت الأجهزة المنزلية، كغسالات الملابس، وغسالات الصحون، والمكانس الكهربائية، في تخفيف عبء الأعمال المنزلية إلى حد كبير، مما سمح بقضاء المزيد من الوقت في أنشطة منتجة خارج المنزل.

٣٢ - وقد أسهمت الصناعات التحويلية في إحداث تغييرات هيكلية عميقة. وقد شهد متوسط نمو منتجات التكنولوجيا المتطورة في السنوات الأخيرة ارتفاعاً أعلى منه في القطاعات الأخرى، مما يشير إلى حدوث تحول تدريجي في أنشطة الصناعة التحويلية نحو منتجات التكنولوجيا المتطورة.

٣٣ - وباختصار، فإن الصناعات التحويلية العالمية في ارتفاع: إنها تخلق المزيد من الثروة والفرص، ويتولد عنها فرص العمل، ومن ثم، فهي تحول دون وقوع الأسر في براثن الفقر. غير أن مسارها في النمو قد اختلف باختلاف الاقتصادات ولذلك، فهي تتطلب أقصى درجات الاهتمام من جانب واضعي السياسات والشركاء الإنمائيين الدوليين.

٣٤ - إن ما تعرضه أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ٩، هو الخطة العالمية ذات الصلة من أجل التصنيع. فتمويل التنمية الصناعية هو أحد التحديات الرئيسية التي ووجهت في أعقاب الركود الذي حدث مؤخراً، والذي أدى إلى حدوث انخفاض كبير في الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية. وهذا التحدي العالمي يتطلب استجابة عالمية.

ثانياً - التنمية الصناعية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

ألف - التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة وأهداف التنمية المستدامة

٣٥ - تقدم الدول الأعضاء في اليونيدو، منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، تقارير سنوية، بواسطة رئيس مجلس التنمية الصناعية بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بشأن مساهمة اليونيدو في إنجاز خطة عام ٢٠٣٠، وأهداف وغايات التنمية المستدامة المتصلة بالصناعة.

٣٦ - وقد اكتسب المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعقود في عام ٢٠١٧، أهمية خاصة بالنسبة لليونيدو، لتضمنه الاستعراض المتعمق الأول لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إطار موضوع "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير"، وتضمن استعراضاً للهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة. واستجابة للدعوة الموجهة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قدم رئيس مجلس التنمية الصناعية وثيقة مدخلات موضوعية في نيسان/أبريل ٢٠١٧^(١).

٣٧ - ولأغراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعقود في عام ٢٠١٨، أعدت الدول الأعضاء وثيقة مدخلات بعنوان "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود: استخدام أوجه التآزر في نظم الطاقة المستدامة والتنمية الصناعية المستدامة والشاملة التي لا تترك أحداً خلف الركب"، مع التركيز على مساهمة التصنيع المستدام والشامل في تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة^(٢).

٣٨ - وأكد العرض أن التصنيع السريع قد انتشل مئات الملايين من الناس من براثن الفقر في العقود الماضية، بأن أتاح لهم فرص عمل ودخلاً، بيد أن ذلك التقدم كان متفاوتاً، إذ بقي العديد في شرك الفقر، ولا سيما في المجالات التي ظلت فيها مستويات التصنيع منخفضة أو راكدة. ويبين هذا أهمية

(١) انظر https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/14570Industrial_Development_Board_of_UNIDO.pdf

(٢) انظر https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/18173IDB_input_to_HLPF_2018.pdf

التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة بالنسبة إلى الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، وإلى كفالة عدم تخلف أحد عن الركب بحلول عام ٢٠٣٠.

٣٩ - وتحقيق التصنيع المستدام والشامل (الهدف ٩) يتيح استدامة النمو الاقتصادي، وتهيئة فرص العمل اللائق (الهدف ٨). وهو يساعد على الحد من الفقر (الهدف ١)، والجوع (الهدف ٢)، وانعدام المساواة (الهدفان ٥ و ١٠)، بينما يساعد على تحسين الصحة والرفاه (الهدف ٣)، وزيادة كفاءة استخدام الموارد والطاقة (الأهداف ٦ و ٧ و ١١ و ١٢)، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة وغيرها من الانبعاثات المسببة للتلوث، بما في ذلك المواد الكيميائية (الأهداف ١٣ و ١٤ و ١٥).

٤٠ - ولدى اليونيدو، بوصفها الكيان الوحيد في الأمم المتحدة المكلف بتعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، معرفة وخبرة تقنية كبيرة في هذه المجالات. وهي تضطلع بولايتها بتصميم وتنفيذ السياسات الصناعية، وتعزيز القدرات الإنتاجية المحلية والمشاريع الحرة، والمساهمة في تهيئة فرص العمل، والنهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية، والتمكين من الوصول إلى الأسواق، والنهوض بتعميم التكنولوجيات والممارسات السليمة بيئياً في نظم الإنتاج، والدخول في شراكات مع القطاعين العام والخاص من أجل تعبئة الاستثمارات بطريقة شاملة ومستدامة وقادرة على الصمود.

٤١ - وفي العرض المقدم في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، تدعو الدول الأعضاء إلى إقامة شراكات بين حكومات البلدان المضيفة، والجهات المانحة الدولية، ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والقطاع الخاص من أجل تعبئة الاستثمارات الخاصة والعامة (بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية) في سياق خطة تصنيع طويلة الأمد شاملة ومستدامة لبناء قدرات صناعية موجهة نحو التصدير ومفضية إلى إيجاد فرص عمل. وتوصي بوضع وتنفيذ سياسات صناعية تعزز العمالة وتحد من الفقر وتمثل للمعايير المحلية والدولية (على سبيل المثال، تلك المتصلة بنوعية المنتجات والعمل والبيئة) لتيسير الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، ولجعل التصنيع شاملاً ومستداماً. وهي تدعو إلى تقديم خدمات التعاون التقني من أجل بناء القدرات، وتقديم التدريب المهني وغيره، ولا سيما للنساء والشباب، وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص حيثما أمكن. وينبغي زيادة استثمارات القطاعين العام والخاص، والاستثمارات المحلية والأجنبية في البحث والتطوير والابتكار والتعليم والتدريب والهيكل الأساسية، لتحسين القدرة على المنافسة. وينبغي تعزيز التصنيع الذي يشجع العمالة عوضاً عن التشرذم.

٤٢ - وبوجود إطار ملائم للسياسات العامة، وبالتعاون مع جهات دولية، يمكن تقاسم فوائد الابتكار والتقدم التكنولوجي، بما في ذلك الثورة الصناعية الجديدة، على نطاق أوسع.

باء - تسخير إمكانات "الثورة الصناعية الجديدة" من أجل التنمية المستدامة

٤٣ - تشير الثورة الصناعية الجديدة، المعروفة أيضاً باسم ثورة الإنتاج المقبلة، والثورة الصناعية الرابعة، أو الصناعة ٤.٠، إلى تزايد تطبيق التكنولوجيات الرقمية في أي مرحلة من مراحل الإنتاج الصناعي، بدءاً من الإطار المفاهيمي، إلى تصميم المنتجات، ومن ثم تصنيعها وتوزيعها، وصولاً إلى إعادة تدويرها.

٤٤ - وتشمل التكنولوجيات الناشئة المرتبطة بهذا النموذج الروبوتات، والبيانات الضخمة، والواقع المعزز، والتصنيع المضاف (الطباعة الثلاثية الأبعاد)، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء، وأجهزة الاستشعار والتشغيل المتشابكة، والذكاء الاصطناعي.

٤٥ - ومن المرجح أن يؤدي ترابط العالمين الرقمي والحقيقي وتكاملهما، حتى عبر مسافات كبيرة، إلى تحويل الصناعات. وفي حين أن الآثار المترتبة على الثورة الصناعية الجديدة لا تزال غير مؤكدة إلى يومنا هذا، فمن المتوقع أن تؤدي إلى تغيير كيفية اندماج المصنعين والقطاعات الاقتصادية، وحتى البلدان، في سلاسل القيمة العالمية في المستقبل القريب.

٤٦ - وتنطوي تكنولوجيات الثورة الصناعية الجديدة على إمكانية تحسين المرونة والكفاءة في عمليات الإنتاج، وتحسين اتخاذ القرارات، وإتاحة تكييف المنتجات على نطاق أشمل.

٤٧ - ومن المرجح أن تنتج مكاسب كبيرة عن تحسين مرونة العمليات وقدرتها على التكيف وكفاءتها. وتنطوي التكنولوجيات الجديدة على إمكانية زيادة قدرة الشركات الصناعية على إدارة ومعالجة وتحليل كميات هائلة من البيانات في حينه، مما يؤدي إلى ظهور نظم إنتاج ذكية قابلة للتكيف.

٤٨ - وبإمكان الثورة الصناعية الجديدة أيضاً أن تزيد كفاءة استخدام الطاقة والموارد وتعزز الانتقال إلى اقتصاد دائري. ومن المرجح أن تؤدي هذه التطورات، مجتمعة، إلى ظهور أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة.

٤٩ - والعمالة هي المجال الذي تثار فيه أكبر الشواغل بشأن الرقمنة. وفي السنوات الأخيرة، ذهب جانب من الدراسات إلى احتمال أن يكون للتغير التكنولوجي - ولا سيما زيادة الأتمتة - أثر سلبي وعميق على العمالة في الاقتصادات النامية والناشئة.

٥٠ - بيد أن الأدبيات لم تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأثر المحتمل للصناعة ٤.٠ على مستقبل العمل، كون العديد من الدراسات التي تتوقع أثراً سلبياً على العمالة ترى أن الجدوى التقنية، لا المنطق الاقتصادي، هي المعيار الأساسي لاستبدال العمل. ومع ذلك، تشير دراسات أخرى إلى أن بإمكان عدد من الآليات غير المباشرة أن تعوض عن الآثار السلبية المباشرة للعمالة على التكنولوجيات الجديدة.

٥١ - ولا يُتوقع أيضاً أن تؤثر الأتمتة على جميع القطاعات بشكل متماثل. فبينما تتزايد أتمتة قطاعات مثل الإلكترونيات والمكينات، تشهد قطاعات أخرى أكثر تقليدية، وتتطلب أنشطة كثيفة العمالة ذات المهارة، مثل صناعة الملابس والأحذية، حداً أدنى من الأتمتة حتى الآن. ويرجع هذا الأمر إلى اكتساب الأتمتة أهمية اقتصادية في قطاعات معينة أكثر من غيرها.

٥٢ - وهناك مخاطر مختلفة أيضاً فيما يتعلق بطبيعة العمل. ففيما يمكن القول أن المهام الروتينية المنخفضة المهارات أكثر عرضة للأتمتة، قد يُتوقع أن يتحول الطلب على المهارات نحو مزيد من المهن القائمة على كثافة المعرفة. ونتيجة لذلك، قد تتغير المتطلبات التعليمية، وتولد التكنولوجيات الجديدة زيادة في الطلب على العمال من ذوي المهارات ومستويات التعليم الأعلى.

٥٣ - وبالنظر إلى هذه الاعتبارات المختلفة، فإن الأثر الصافي للتكنولوجيات الجديدة على العمالة يظل خاضعاً للتحقيق التجريبي. وعلاوة على ذلك، وكما ذكر أعلاه، يظل اعتماد الأتمتة في الاقتصادات النامية محدوداً للغاية.

٥٤ - ويظل أثر الثورة الصناعية الجديدة على التجارة الدولية والإنتاج مسألة خاضعة بقدر أكبر للتخمين. ورأى بعض المراقبين أن هناك احتمالاً بأن يعاد نقل أنشطة الإنتاج أو أن تعاد إلى الوطن، أي أن تعيد الشركات المتعددة الجنسيات نقل أنشطة الإنتاج على نحو متزايد لتكون أقرب إلى أسواقها المحلية، وذلك بفضل توافر التكنولوجيات الجديدة وغير المكلفة نسبياً - كالروبوتات والطباعة ثلاثية

الأبعاد - تدعمها هياكل أساسية ممتازة، وهو مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض الميزة التنافسية للبلدان المنخفضة الأجور. ووجدت دراسة أجرتها مؤخرا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن هناك القليل من الأدلة على أن إعادة الانتقال ظاهرة واسعة الانتشار^(٣).

٥٥ - وعلى العكس من ذلك، خلصت بعض البحوث التي أجريت مؤخرا أن هناك فوائد محتملة كبيرة للشركات الصغيرة في البلدان النامية، لا سيما في ضوء تحسن الاتصال، وانتشار التجارة الإلكترونية، فضلا عن توافر قنوات ابتكارية للحصول على التمويل، واليد العاملة، والمدخلات، وخدمات الإنتاج، وخدمة العملاء، وقنوات البيع والتسويق.

٥٦ - وعلاوة على ذلك، فإن تزايد الطلب على الصعيد المحلي في البلدان الصناعية الناشئة، نتيجة لنمو طبقة متوسطة، يشير إلى أن هذه البلدان قواعد هامة لتوافر العملاء، ولا تختلف في ذلك عن البلدان الصناعية. ولو حدث أن أنشئت هياكل أساسية في هذا الصدد، فيمكن مواصلة تجميع الإنتاج في البلدان النامية، بدلا من نقله إلى الاقتصادات الصناعية.

٥٧ - وفي الوقت الراهن، يرجح أن تصبح اتجاهات الثورة الصناعية الجديدة حقيقة واقعة في البلدان الصناعية القريبة من الريادة التكنولوجية، مثل ألمانيا أو اليابان أو جمهورية كوريا أو الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كانت هذه الاتجاهات تشاهد أيضا في بلدان صناعية ناشئة مثل الصين.

٥٨ - غير أن عددا متزايدا من الجهات الفاعلة في هذا المجال، بما في ذلك الاقتصادات الناشئة، تعتمد، في الوقت نفسه، عمليات متقدمة في الصناعة التحويلية، حتى في المجالات المخصصة تقليديا للبلدان الصناعية الكبرى. ومن الأمثلة على ذلك قطاع الفضاء، حيث سعى عدد من البلدان المتوسطة الدخل إلى كسب محل لها في قطاعات محددة من السوق العالمية.

٥٩ - وفي حين تُبذل جهود لفهم الفرص والتحديات التي تمثلها التكنولوجيات الرائدة، لم يتضح بعد المدى الحقيقي للعواقب المحتملة المترتبة على الثورة الصناعية الجديدة. فهذه الثورة تمتلك إمكانات تحويلية، وإن كانت تُحدث اختلالات، وتثير شواغل أخلاقية. وفي غياب أطر معيارية وتنظيمية كافية، ونظراً للحاجة إلى كفاءة تقاسم المنافع الاجتماعية، وتقليل المخاطر المزعزعة للاستقرار إلى أدنى حد، تضطلع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بدور ومسؤولية ذوي طابع خاص في هذا الصدد.

٦٠ - ومن المهم بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مواصلة العمل الوثيق بشأن هذه المسألة، لتحديد التكنولوجيات وترتيبها حسب الأولوية، وتعزيز القدرات؛ وتحسين الأدوات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات؛ وتقييم جدوى التكنولوجيا؛ ودعم البيئات التي تمكن الحكومات المحلية من إدماج التكيف مع التكنولوجيات الجديدة؛ وزيادة فرص الحصول على التمويل.

٦١ - يتعين على منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تكفل الاستفادة من الفرص المتاحة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مع كفاءة عدم تفاقم أوجه عدم المساواة. وتواجه البلدان ذات القدرات التكنولوجية المنخفضة، وبخاصة أقل البلدان نمواً، خطر التعرض للتهميش، وهي بحاجة إلى الدعم، ولا سيما في ما يتعلق بأطر السياسات الصناعية المناسبة.

(٣) De Backer, K. and others, "Reshoring: myth or reality?", OECD Science, Technology and Industry Policy

.Papers, No. 27 (Paris, Organization for Economic Cooperation and Development, 2016)

٦٢ - وبالنظر إلى الدور الهام للقطاع الصناعي في تطوير التكنولوجيات الجديدة وتطبيقها ونشرها، تتحمل اليونيدو، بوصفها المنسق المركزي للتنمية الصناعية في منظومة الأمم المتحدة، مسؤولية خاصة في دعم الدول الأعضاء في هذا الصدد.

جيم - إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٦٣ - أطلقت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٧١، المتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، خطة طموحة ولكنها ضرورية لإصلاح الأمم المتحدة، لكي تقدم دعماً فعالاً للبلدان في مجال التنمية المستدامة والمتكافئة والمسؤولة في إطار الملكية والقيادة الوطنيتين. وتهدف الخطة إلى توفير توجيهات لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تتماشى بالكامل وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت في عام ٢٠١٥.

٦٤ - وبعد عامين على ذلك، يشمل الإصلاح ثلاثة مسارات لتحقيق الأمم المتحدة نتائج أفضل بتنفيذ ما يلي: (أ) إصلاح المنظومة الإنمائية؛ و(ب) إصلاح إداري؛ و(ج) إصلاح ركيزة السلام والأمن. وقد شاركت اليونيدو فعلياً في مختلف الأنشطة المتعلقة بهذه الإصلاحات.

٦٥ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، أدت نتائج عملية المسح المعنونة الرامية إلى وضع خطوط عريضة على نطاق المنظومة لمهام وقدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، (المعروفة باسم "تقرير دالبرغ")، وإطلاق تقرير الأمين العام المعنون "إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠: وعدنا بأن نكفل الكرامة والازدهار والسلام على كوكب ينعم بالصحة (A/72/684-E/2018/7)، إلى الكشف بأنه لا يزال يتعين على المنظومة الإنمائية الانتقال إلى خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

٦٦ - وحدد التقرير ثغرات كبيرة في التغطية المواضيعية لأهداف التنمية المستدامة، وهي ثغرات وجددها التقرير جلية بوجه خاص عند النظر في الأهداف "الجديدة" المتعلقة بالأبعاد الاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. وقد وجد أن الهدف ٩ (الصناعة، والابتكار، والهياكل الأساسية)، فضلاً عن الأهداف المتعلقة بالمياه والطاقة والبيئة (الأهداف ٦ و ٧ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ من أهداف التنمية المستدامة)، تعاني من نقص التمويل والتنفيذ.

٦٧ - وهذا الكشف يوجه الانتباه إلى الحاجة إلى أن تكفل المنظومة الإنمائية توازن العناصر الأساسية الثلاثة للتنمية المستدامة، أي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وحسبما يشير التقرير الحالي والتقارير السابقة عن التعاون في ميدان التنمية الصناعية، فإن التحول الهيكلي والبعد الاقتصادي أساسيان للتحول الإنمائي، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً والاقتصادات الانتقالية.

٦٨ - وفي نهاية عام ٢٠١٧، أبرز الأمين العام، في تقريره المعنون "إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠: وعدنا بأن نكفل الكرامة والازدهار والسلام على كوكب ينعم بالصحة" (A/72/684-E/2018/7) سبعة تحولات تهدف إلى ضمان تحقيق الأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٣٠، والتعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، بالنسبة للشعوب التي تخدمها الأمم المتحدة، وهي ما يلي:

- (أ) وضع وثيقة استراتيجية على نطاق المنظومة تمثل أداة استراتيجية لتوجيه وتسريع المواءمة مع خطة عام ٢٠٣٠ وتركز على الإجراءات الملموسة؛
- (ب) إنشاء جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية تعمل بناء على الطلب، ومصممة لتلبية الأولويات والاحتياجات الإنمائية المحددة للبلدان؛
- (ج) اعتماد نظام محايد ومستقل ومخول للمنسقين المقيمين، يفضي إلى إنشاء فريق قطري للأمم المتحدة يركز على التنمية ويتمتع بمستوى أعلى من القدرات والمسؤولية والحياد؛
- (د) اتباع نهج إقليمي منسق ومعاد تشكيله وهيكلته من أجل تحسين التماسك والتنسيق على الصعيد الإقليمي؛
- (هـ) تعزيز الحوكمة الأفقية والشفافية والتقييم على نطاق المنظومة؛
- (و) تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- (ز) وضع اتفاق تمويل يرمي إلى تحديد الالتزامات المتبادلة من أجل تعزيز الاستثمار في منظومة الأمم المتحدة في سبيل تقوية آليات تمويل خطة عام ٢٠٣٠.
- ٦٩ - ويوفر إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فرصة للمنظومة "للقيام بالأمر على وجه سليم" خلال تقدمها نحو نظام مُنشَّط للمنسقين المقيمين في إطار جيل جديد من الأفرقة القطرية. ولعنصري الحياض والاستقلال دور هام، إذ ينبغي أن يمكن أسرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأسرها، بما في ذلك الوكالات المتخصصة التابعة لها، من الاتصال والتمثيل، بصرف النظر عن حجمها أو وجودها المحلي في الميدان (أي بما في ذلك الوكالات غير المقيمة).
- ٧٠ - والثورة الصناعية الجديدة هي مجال آخر ترى فيه اليونيدو فرصاً لتقدم المنظومة الإنمائية بطريقة ابتكارية، وهي ثورة تكتسب زخماً وتؤدي إلى تحول الاقتصادات والبلدان والمجتمعات حول العالم. وكما يظهر في القسم الفرعي بآء أعلاه، تقدم الثورة الصناعية الرابعة إمكانية للاتصال، ومستوى أعلى من الأتمتة للتصنيع والمجالات الأخرى، بما في ذلك الصحة والتعليم والمهارات.
- ٧١ - ويجب على الأمم المتحدة الاستفادة من هذه الفرص الناشئة للتأكد من عدم تخلف الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، في ما يتعلق بالابتكار والتقدم. وترى اليونيدو أن الاستراتيجيات والنهج الملائمة قادرة على أن تهيئ الفرص للبلدان النامية للتحقق سريعاً بالركب. وفي حين لا يوجد مسار فريد للتنمية ولا "حل واحد يناسب الجميع"، يجوز للمنظمة أن تستخدم أدوات التحليل المناسبة للمساعدة في تحديد أنماط التصنيع التي تسترشد بها السياسات الصناعية لاستيعاب الابتكار ودعم النمو الأخضر من أجل تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.
- ٧٢ - وفي حين يلزم أن ترتب اليونيدو أولويات تدخلاتها، بالنظر إلى حجمها وقدراتها ووضعها التمويلي، هناك فرص جديدة ومرحب بها تتيح لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعمل بطريقة أكثر تسيقاً. وهذا جدير بأن يؤدي إلى تعاون أقوى بين مختلف كيانات الأمم المتحدة. ويتضح وجوب اقتران الدعوة إلى تقديم المزيد من التمويل الذي يمكن التنبؤ به لمنظومة الأمم المتحدة بزيادة القيمة المضافة للدول الأعضاء.

ثالثاً - استجابة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ألف - تمهيد

٧٣ - استناداً إلى إعلان ليما (انظر GC.15/INF/4، القرار م ع-١٥/ق-١)، الذي أعاد فيه المؤتمر العام تأكيد الدور الفريد للمنظمة بوصفها المنسق المركزي للتعاون الدولي من أجل التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في منظومة الأمم المتحدة، إن اليونيدو مؤهلة جيداً للوفاء بولايتها المتمثلة في دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصناعة.

٧٤ - وتتعزز رؤية اليونيدو بالولاية العالمية لخطة عام ٢٠٣٠، التي تسلم بأن التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة محرك رئيسي للتنمية المستدامة، على سبيل المثال، في إطار الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة. لكن هذا الزخم المتجدد من التعاون في ميدان التنمية الصناعية يتزامن مع استمرار الفقر والأزمات الإنسانية، وعدم استقرار البيئة الاقتصادية العالمية، وتزايد أوجه التفاوت، وتغير المناخ، والتدهور البيئي، وظهور ثورة تكنولوجية جديدة.

٧٥ - وعلى الرغم من أن نجاح خطة عام ٢٠٣٠ يعتمد على ما تتخذه كل دولة عضو من تدابير، فإن الأمم المتحدة تؤدي دوراً لا جدال فيه، وثمة حاجة إلى وكالات متخصصة مثل اليونيدو لدعم جهود تلك الدول. وليس بوسع الحكومات بمفردها ولا القطاع الخاص بمفرده إيجاد حل للتحديات الواسعة النطاق الحالية. وتعمل اليونيدو كمركز للتعاون في ميدان التنمية الصناعية، وتساعد على توسيع وتنويع القيمة المضافة للصناعة التحويلية، وتعزيز الإمكانات والقدرات التنافسية المحلية في مجالي التكنولوجيا ومباشرة الأعمال الحرة، وتحسين المساواة والحصول على فرص العمل اللائق، إلى جانب الحد من الأثر البيئي.

٧٦ - ويتضمن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل تحديدا للأولويات الاستراتيجية والأهداف البرنامجية للمنظمة. وبالنظر إلى القيام، في الآونة الأخيرة، باعتماد هذا الإطار للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، فقد جرت موازنة دورة التخطيط في اليونيدو مع دورة استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات (انظر IDB.45/8/Add.2-PBC.33/8). ويبرز الإطار الجديد أيضاً بشكل أوضح نظرية التغيير التي تربط نتائج اليونيدو بأهداف التنمية المستدامة. والهدف بالنسبة للسنوات الأربع المقبلة هو توسيع نطاق نتائج تدخلات اليونيدو، وتحسين إدماج الوظائف الأساسية الأربع، وهي: التعاون التقني؛ والوظائف التحليلية والبحثية، وتقديم المشورة في مجال السياسات؛ ووظائف وضع المعايير، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالمعايير والجودة؛ وعقد الاجتماعات وإقامة الشراكات من أجل نقل المعارف والتكنولوجيا، وبناء الشبكات، وتحقيق التعاون الصناعي.

٧٧ - ولا يزال التركيز الاستراتيجي لليونيدو يشمل الأولويات المواضيعية القائمة الثلاث، وهي ما يلي: تحقيق الازدهار المشترك، والنهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية، وحماية البيئة. وباعتماد أولوية استراتيجية رابعة بشأن تعزيز المعرفة والمؤسسات، يرتقي ناتج وعامل تمكيني بالغ الأهمية في تحقيق نتائج رفيعة المستوى إلى مستوى الأولويات الاستراتيجية.

٧٨ - وتوائم المنظمة أهدافها مع مبادرات وآليات تنسيق ذات صلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك جميع المبادرات والآليات المنبثقة من قرارات الجمعية العامة بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، وآخرها القرار ٢٧٩/٧٢.

٧٩ - وقد أنشئت شراكات عمل مع معظم المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة السياحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية، والمؤسسات التابعة لمجموعة البنك الدولي.

٨٠ - وعلاوة على ذلك، وسعت اليونيدو نطاق عملها مع مصارف التنمية الدولية والإقليمية، والمنظمات الاقتصادية والسياسية الإقليمية، وطائفة واسعة من الشركاء من القطاع الخاص. وبعد إنجاز عمل اضطلعت به اليونيدو مع مجموعة العشرين في عام ٢٠١٦، تجسّد، بوجه خاص، في التقرير المعنون "التصنيع في أفريقيا وأقل البلدان نمواً: دفع النمو، وإيجاد فرص العمل، وتعزيز الشمول والاستدامة" الذي أُعد للفرق العامل المعني بالتنمية التابع لمجموعة العشرين، واصلت اليونيدو إسهامها في مداولات مجموعة العشرين بشأن أفريقيا والتصنيع في ٢٠١٧. وفي إطار التعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ساهمت اليونيدو بتحليل لدور الصناعة ٤,٠ ضُمّن تقريراً أعدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمجموعة العشرين يتناول الفرص والتحديات التي تواجه ثورة الإنتاج المقبلة. وواصلت اليونيدو أيضاً تعزيز تعاونها مع البرازيل، والاتحاد الروسي، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا (مجموعة البريكس) بغية تعزيز التعاون في ميدان التنمية الصناعية في هذه الاقتصادات الناشئة الرئيسية الخمسة.

٨١ - وبالنظر إلى الولاية الطويلة الأمد التي تضطلع بها اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة بشأن إعداد إحصاءات صناعية على الصعيد العالمي، ودورها الفريد في نظام الإحصاءات الدولي، عينت هذه اللجنة اليونيدو في عام ٢٠١٦ لتكون الوكالة المسؤولة عن ستة مؤشرات متصلة بالصناعة، في إطار الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة. وبموجب هذا الدور، تزود اليونيدو قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بما لديها من بيانات، وقد ساهمت في إعداد تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى مشاركة اليونيدو في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فإنها تظل في اتصال مباشر مع مكاتب الإحصاء الوطنية والوكالات الدولية بشأن تنفيذ مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ولمعالجة قلة توافر البيانات، تعتزم اليونيدو دعم مواصلة تحسين جمع البيانات المتعلقة بالمشاريع الصناعية الصغيرة في البلدان النامية وتجهيزها ونشرها.

٨٢ - وتقدم الفروع الواردة أدناه نظرة عامة انتقائية، ولكنها متوازنة، عن مساهمة اليونيدو في إنجاز خطة عام ٢٠٣٠.

باء - تحقيق الرخاء المشترك

٨٣ - على الرغم من التقدم الملحوظ المحرز في بعض البلدان، لا يزال الفقر أكبر تحد يواجهه العالم. فمكاسب التقدم الاقتصادي ليست موزعة على نحو متساو. إذ لا يزال غالبية فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية التي تفتقر إلى البنى التحتية الأساسية وفرص العمل بأجر، حيث يقع الضرر على النساء والشباب على نحو غير متناسب في كثير من الأحيان. والافتقار إلى التنمية الاجتماعية الاقتصادية يحدّ أيضاً من القدرة على تحمل الصدمات الخارجية والأزمات الطبيعية والنزاعات.

٨٤ - وتسخر اليونيدو خبرتها الطويلة الأمد لتحسين سلاسل القيمة الصناعية الزراعية، مع التركيز على إضافة القيمة إلى الإنتاج الزراعي بتعزيز الصلات بين الزراعة والصناعة والأسواق، بما في ذلك تحديث تكنولوجيا ومهارات تجهيز الأغذية، والنهوض بسلامة الأغذية، والحد من الفاقد بعد الحصاد. وتدعم اليونيدو الصناعة التحويلية الخفيفة للمساعدة في زيادة كل من الإنتاجية والدخل، ولا سيما بتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة الحجم، وزيادة مشاركة النساء والشباب في الأنشطة الإنتاجية والأعمال الحرة. وبفضل هذه التدخلات، التي تكملها برامج اليونيدو لفترة ما بعد الأزمات والبرامج المتعلقة بالأمن البشري، تعمل المنظمة من أجل تعزيز النمو الشامل والمستدام، وهو ما يتيح تحقيق مزيد من المساواة في تقاسم فوائد الازدهار، ويدعم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة وما يتصل به من أهداف.

٨٥ - ولا يزال إدماج المرأة في الأنشطة الإنتاجية التي تتطلب مهارات أعلى، وتدر أجوراً أفضل، من أولويات العديد من تدخلات اليونيدو. وبالاعتماد على طائفة واسعة من المبادرات الرامية إلى إيجاد فرص للعمل ومباشرة الأعمال الحرة، تساعد اليونيدو في تزويد النساء والشباب بما يلزم من أدوات لاغتنام الفرص الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يضع برنامج مناهج تدريس تنظيم المشاريع الأساس لتنمية قطاع خاص دينامي ومستدام في أكثر من عشرة بلدان درس فيها أكثر من مليوني شاب وشابة مباشرة الأعمال الحرة استناداً إلى برنامج مناهج التدريس الذي تدعمه اليونيدو.

٨٦ - وبغية دعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تواصل اليونيدو تيسير تعزيز القدرات الصناعية الزراعية وتحديث التكنولوجيات على امتداد سلاسل القيمة الصناعية الزراعية، وذلك بدءاً من مستوى المزرعة ووصولاً إلى مرحلة الاستهلاك النهائي. وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، في إطار المبادرة الأفريقية لتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية، تواصل اليونيدو تركيزها خصوصاً على البلدان الأفريقية فيما يتصل بتنمية سلاسل القيمة، وتشجيع الاستثمار في الأعمال التجارية الزراعية، وتنمية المشاريع الزراعية.

٨٧ - ولا تزال اليونيدو تقدم المساعدة المباشرة للعديد من البلدان النامية، من أجل دعم إنشاء المجمعات الصناعية، وقد نشرت عدداً يزيد عن المائة من الدراسات، والمبادئ التوجيهية والمواصفات، في هذا الصدد. وفي السنوات القليلة الماضية، ساعدت اليونيدو عدداً من البلدان على إنشاء سلاسل قيمة لأعمال تجارية زراعية مستدامة ومجمعات صناعية زراعية متكاملة تشمل الأغذية والنظم الغذائية، والجلود والأحذية، والمنسوجات والملابس، والخشب والنجارة، والميكنة الزراعية، والصناعات الإبداعية.

٨٨ - وتركز المساعدة التي تقدمها المنظمة، في فترة ما بعد الأزمات، على الأنشطة التي تعزز الانتعاش الاقتصادي، وتعيد تأهيل البنى التحتية الزراعية أو الصناعية المدمرة، وتنعش إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزز المهارات من أجل زيادة الأهلية للتوظيف، وتوفر فرص العمل، مسهمَةً بذلك في تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية.

جيم - النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية

٨٩ - يعد كل من البطالة، وحالة الشباب الذين يعيشون من زراعة الكفاف والاقتصادات غير الرسمية، وتزايد أوجه اللامساواة، والتوسع الحضري، والتغير التكنولوجي السريع في جميع التخصصات، من بين أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم.

٩٠ - وتحاول اليونيدو مواجهة هذه التحديات بتقديم الدعم من أجل إنشاء بيئة للأعمال التجارية تحفز على تطوير الأسواق وجودة المنتج؛ وتشجع المنافسة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتخفض تكاليف المعاملات والمخاطر؛ وتعالج الاقتصاد غير الرسمي والاستبعاد الاجتماعي؛ وتوفر البنى التحتية الحديثة للأعمال التجارية، والمرافق، وخدمات دعم الأعمال التجارية، من أجل تحسين المهارات والقدرة على مباشرة الأعمال الحرة؛ وتجذب الاستثمار المؤثر؛ وتحفز على الابتكار والتعلم التكنولوجي والنهوض بالشركات.

٩١ - وتعتمد اليونيدو برامج مصممة خصيصاً تدعم إنشاء بيئة مواتية للأعمال التجارية، وبناء القدرات التجارية من أجل تكامل سلاسل القيمة العالمية، والاستثمار المؤثر، ونهج نظم الابتكار، وتنمية المؤسسات والمجموعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومباشرة الأعمال الحرة، والارتقاء بالصناعة، لتساعد البلدان النامية في توفير فرص العمل اللائق، وجذب الاستثمارات، واعتماد التكنولوجيات الابتكارية الجديدة.

٩٢ - وتشدد اليونيدو على مشاركة الجهات المعنية صاحبة المصلحة في جميع المراحل، كما يلي: صياغة السياسات المتعلقة بالجودة، وترويج الاستثمار والتكنولوجيا، وتقديم المشورة بشأن تعزيز الأعمال التجارية المستدامة والبنية التحتية الجيدة، وتوفير خدمات تقييم الامتثال، ودعم القطاع الخاص في تحقيق الامتثال للمعايير الدولية المختلفة، والاستثمار الذي ينطوي على أثر اجتماعي وبيئي واقتصادي. وتقدم شبكة اليونيدو لمكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا خدمات لتحقيق قيمة مضافة إلى أصحاب المشاريع والمؤسسات، سعياً إلى إنشاء تحالفات صناعية على النطاق الدولي، وتعمل بمثابة منبر للجهات المعنية العامة والخاصة من أجل إقامة علاقات تعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٩٣ - وتوفر اليونيدو أيضاً البرامج والأدوات اللازمة لبناء قدرات الحكومات والمؤسسات على وضع السياسات الاستراتيجية والأطر التنظيمية التي تغذي مباشرة الأعمال الحرة والاقتصاد الرسمي وتنمية المؤسسات والمجموعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم، والامتثال لمعايير الجودة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت اليونيدو عدة منشورات متعلقة بالتوجيه في مجال السياسات العامة، شملت طبعة عام ٢٠١٧ من الدليل المرجعي لبناء القدرات التجارية، وأطراً استراتيجية لدعم جيل جديد من المجمعات والمناطق الصناعية، لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ودليلاً منهجياً بشأن الارتقاء بالصناعة.

٩٤ - وتستخدم برامج وأدوات اليونيدو أيضاً لتعزيز الارتقاء بالصناعة على مستوى القطاعات والشركات، مثل قطاعات صناعة السيارات، والمنسوجات والملابس، وتجهيز المنتجات الغذائية الزراعية، والجلود، والإسمنت، والمستحضرات الصيدلانية. وبالإضافة إلى الشراكة التي أقيمت مع الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تسريع تنفيذ الخطة الأفريقية لصنع المستحضرات الصيدلانية، شرعت اليونيدو في مبادرة إقليمية بالتعاون مع منظمة الصحة لغرب أفريقيا من أجل تطوير الصناعة الصيدلانية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

دال - حماية البيئة

٩٥ - لا جدال بشأن الحاجة إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي لأن آثار تسارع تغير المناخ ونضوب الموارد لا تزال تحدث تغييراً في الموائل، وهو ما يهدد سبل كسب العيش والاستدامة البيئية.

٩٦ - وتتصدر اليونيدو الجهود الرامية إلى بناء نظام مستدام يتيح النمو، وفي الوقت نفسه، حماية البيئة الطبيعية والصحة البشرية. وتساعد اليونيدو الحكومات والمؤسسات وقطاع الصناعة على تكييف نظمها الإنتاجية على أفضل وجه والمضي في استخدام نظم إنتاج أنظف، ووضع حلول لتوليد طاقة مستدامة وذات كفاءة. وتركز البرامج على تعزيز مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة؛ والمدن الذكية، والنقل المنخفض الكربون؛ وتعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد، والإنتاج الأنظف؛ والنهوض بالاقتصاد الدائري؛ ووضع برامج لإدارة الموارد. وبفضل الخبرة التي اكتسبتها على مر العقود، تضطلع المنظمة أيضا بدور محوري في مساعدة الحكومات على الوفاء بمقتضيات الاتفاقات الدولية للتخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون، والمواد الكيميائية السامة، مثل الملوثات العضوية الثابتة.

٩٧ - ويدعم تعاون اليونيدو في المجال التقني نموذج الاقتصاد الدائري، بتقديم حلول لفصل سلاسل قيمة الإنتاج عن استنفاد الموارد الطبيعية، وتدهور البيئة. ويزيد نهج الاقتصاد الدائري الكفاءة في استخدام الموارد في عمليات الصناعة التحويلية؛ ويسر استحداث المنتجات المراعية للبيئة واعتمادها وحفظها؛ ويطيل فترة صلاحية المنتجات؛ ويعرض نماذج جديدة في العمل تستند إلى إعادة الاستخدام والإصلاح وإعادة التصنيع؛ ويتيح الإدارة المستدامة للنفايات الصناعية. ويتجلى النهج الذي تتبعه المنظمة لتعزيز الاقتصاد الدائري في إنشاء المجمعات الصناعية الإيكولوجية، وتحويل المناطق الصناعية القائمة إلى مجمعات صناعية إيكولوجية.

٩٨ - وما برح البرنامج المتعلق بالإنتاج الأنظف والأكفأ من حيث استخدام الموارد، يشكل، منذ فترة طويلة، عنصرا هاما في عمل اليونيدو بشأن البيئة. وهذه المبادرة الرائدة تسهم في بناء القدرات وتدعم نقل الدراية إلى مراكز الإنتاج الأنظف في ٥١ بلدا، من أجل تحسين إنتاجية الموارد والأداء البيئي. فزيادة الكفاءة في العمليات والمنتجات والخدمات تحسن إنتاجية الموارد وتحد من الأخطار التي تتعرض لها المجتمعات المحلية والبيئة. وفي إطار البرنامج، تعمل الشبكة العالمية للإنتاج الأنظف والأكفأ من حيث استخدام الموارد بوصفها منبرا لنشر وتوسيع نطاق السياسات والممارسات المتعلقة بالإنتاج الأنظف والأكفأ من حيث استخدام الموارد.

٩٩ - ووضعت اليونيدو أيضاً نهجا شاملا لإدارة المواد الكيميائية إدارة سليمة ومبتكرة في الصناعة. ومن العناصر الأساسية لهذا النهج تأجير المواد الكيميائية: وهو نموذج تجاري معمم تولت اليونيدو الريادة في تطبيقه في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويهدف إلى تعظيم الفائدة المستمدة من المواد الباهظة الثمن والخطرة في الصناعة، مع تقليل أثرها من حيث التكاليف والأثر البيئي.

١٠٠ - وساهمت الأنشطة التي اضطلعت بها اليونيدو في إطار بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في التخلص التدريجي من أكثر من ثلث المواد المستنفدة لطبقة الأوزون من العالم النامي. وتساعد اليونيدو الصناعة في جميع أنحاء العالم بالتخفيض التدريجي لمركبات الهيدروكلورو فلورو كربون، وباشرت أيضا، في أعقاب تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أنشطة تمكينية تتيح التخفيض التدريجي لمركبات الهيدروفلورو كربون. وبالإضافة إلى التخلص من المواد المستنفدة للأوزون، تسعى المنظمة إلى اتخاذ خيارات تكنولوجية تقلل إلى أدنى حد من الآثار المناخية، وتشجع على اتخاذها. وبتحديد عام ١٩٩٠ كخط أساس، ساهم هذا في تجنب استخدام، واحتمال انبعاث، أكثر من ٢٤٠ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة. وتنجم نسبة كبيرة من هذه الانبعاثات عن نظم التبريد وتكييف الهواء التي تعمل باستخدام مركبات الهيدروكلورو فلورو كربون ومركبات الهيدرو فلورو

كربون. وتعمل اليونيدو أيضا، باطراد، من أجل وضع تصميم يراعي البيئة، وتحسين الخدمات للمعدات، وتعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة في هذه النظم، لأنها أكبر مستهلك للطاقة الكهربائية.

١٠١ - واليونيدو أيضا وكالة منفذة مهمة لاتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، بمساعدتها الجهات الموقعة على الاتفاقية على وضع خطط وطنية للتنفيذ تنقيد بالالتزامات التعاهدية بالحد من الملوثات العضوية الثابتة الشديدة السمية على البشر والحياة البرية، والتي تبقى في البيئة لفترات طويلة، أو بالقضاء عليها. وتعمل اليونيدو، على وجه التحديد، من أجل تحسين عمليات الإنتاج إلى أقصى حد، ولا سيما العمليات المتصلة بالمواد الخام المعاد تدويرها، وإنشاء مرافق جديدة، ووضع برامج لإعادة تدوير النفايات والتخلص منها.

١٠٢ - وتقوم اليونيدو أيضا بدور إيجابي في مساعدة البلدان على تنفيذ اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، وهي اتفاق بيئي جديد متعدد الأطراف دخل حيز النفاذ في آب/أغسطس ٢٠١٧. ويركز برنامج الزئبق التابع لليونيدو عادة على تعدين الذهب بالوسائل الحرفية وعلى نطاق ضيق. بيد أن اليونيدو أظهرت، خلال السنوات الخمس الماضية، ميزته النسبية خارج هذا القطاع، بالعمل في مجالات من قبيل خفض استخدام الزئبق وخفض الانبعاثات في العديد من القطاعات الصناعية، ومنها مثلاً إنتاج بعض اللدائن. ولقد أتاحت الجهود المبذولة في صناعة الإسمنت تطبيق نُهج متعددة المحاور تطبّق، في نفس الوقت، في حرق النفايات، وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والزئبق والملوثات العضوية الثابتة.

١٠٣ - وتقوم اليونيدو بتيسير استدامة إمدادات المياه إلى الصناعات، ولا سيما في المناطق التي تعاني من ندرة المياه. فاستدامة إمدادات المياه شرط رئيسي لإنشاء جميع الصناعات تقريباً، ولكنه شرط تزداد صعوبة الوفاء به نتيجة تغير المناخ. فالنُهج التي يعتمد عليها أصحاب المصلحة المتعددون تجمع بين الاقتصاد في استهلاك المياه وتحسين حفظ المياه.

١٠٤ - وقد أصبح مفهوم الاقتصاد الدائري أساسياً في عمل اليونيدو للمحافظة على البيئة. فبالإضافة إلى أن اليونيدو تعتمد الاقتصاد الدائري وعناصره على نطاق المشاريع، فهي موجودة أيضاً في المنتدى الدولية الرئيسية، وهي تبادل الآراء على نحو متواتر مع أهم أصحاب المصلحة، وتقديم إحاطات إلى الدول الأعضاء بشأن الاقتصاد الدائري، في إطار التشاور بشأن هذا المفهوم وأفضل الممارسات المتبعة فيه.

١٠٥ - ويشجع برنامج اليونيدو للطاقة المتجددة على إنشاء شبكات مصغرة قائمة على التكنولوجيات التي ثبتت فعاليتها وتوفر لها مقومات البقاء، من قبيل المحطات الصغيرة لتوليد الطاقة الكهربائية، وطاقة الكتلة الأحيائية، والطاقة الشمسية، لأغراض التنمية الاقتصادية المحلية، والأنشطة الإنتاجية في المناطق الريفية. ويهدف البرنامج كذلك إلى تعزيز القيمة المحلية في مجال الطاقات النظيفة.

١٠٦ - ويركز برنامج كفاءة الطاقة الصناعية لليونيدو على السياسات والمعايير، وعلى بناء القدرات والتوعية، وإبراز التكنولوجيات الجديدة. ويشجع أيضاً على تنفيذ نظم لإدارة الطاقة تستند إلى معيار إيسو ٥٠٠٠١ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي بشأن نظم إدارة الطاقة وتحقيق المستويات المثلى في استخدام نظم الطاقة. ويوفر برنامج اليونيدو لتكنولوجيات الطاقة النظيفة المنخفضة الانبعاثات والمنخفضة الكربون آلية شاملة لنقل التكنولوجيا واستخدامها في الأطر المحلية.

١٠٧ - ويسعى برنامج اليونيدو الرائد بشأن التكنولوجيا النظيفة والابتكار إلى التعجيل في الاستفادة من مناخ الابتكارات وتكنولوجيات الطاقة النظيفة. ويتحقق ذلك بتحديد وتعزيز المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة التي تستخدم ابتكارات التكنولوجيا النظيفة لصقل وتعزيز منتجاتها وخطط عملها، وربطها بالقنوات المحتملة للتمويل والاستثمار لزيادة أثرها.

١٠٨ - وتشترك اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في استضافة مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، التي أنشئت في عام ٢٠١٣ بوصفها الأداة التنفيذية لآلية التكنولوجيا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتقدم هذه الشبكة الدعم للبلدان النامية من أجل اعتماد التكنولوجيات النظيفة، سعياً إلى تحقيق تنمية منخفضة الكربون، وذات كفاءة في استخدام الطاقة، وقادرة على مقاومة تغير المناخ. وهي تقدم الحلول التكنولوجية، والمساعدة في بناء القدرات، والمشورة بشأن وضع أطر للسياسة العامة، وأطر قانونية وتنظيمية تلبي احتياجات أفراد البلدان.

١٠٩ - وتقدم اليونيدو الدعم التقني من أجل إنشاء وتشغيل الشبكة العالمية للمراكز الإقليمية للطاقة المستدامة، وهي شراكة ثلاثية مبتكرة ومتعددة أصحاب المصلحة فيما بين بلدان الجنوب لتسهيل التحول في استخدام الطاقة ومواجهة تغير المناخ في البلدان النامية. وشاركت اليونيدو في تنظيم منتدى فيينا للطاقة، وهو أحد أكبر وأهم الأحداث التي تنظم في مجال الطاقة المستدامة في العالم، وذلك أمر أسهم أيضاً في صياغة غايات الهدف ٧. وبعد نجاح المنتدى في عام ٢٠١٧، نظمت اليونيدو دورة استثنائية في أيار/مايو ٢٠١٨ تكون بمثابة مساهمة في الاستعراض المقبل للهدف ٧ في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٨.

هاء - تعزيز المعارف والمؤسسات

١١٠ - يتضمن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل لليونيدو للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، على نحو ما ذكر في الفقرة ٧٦ أعلاه، أولوية استراتيجية جديدة بشأن تعزيز المعارف والمؤسسات، بالإضافة إلى الأولويات المواضيعية الثلاث القائمة، التي تمثل أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي) على النحو المطبق في ولاية اليونيدو.

١١١ - وتشمل الأولوية الجديدة الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة بالفعل، إلى حد ما، سواء في إطار أولويات استراتيجية أخرى، في مجالات محددة شاملة، أو من خلال عملها التحليلي والإحصائي. غير أن اليونيدو، بإيلائها هذه الأنشطة أولوية عليا، تشدد على خطتها الرامية إلى زيادة تركيزها على هذه الأنشطة وما يرتبط بها من نتائج تتصل بالتنمية، بهدف تحسين دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وأهداف التنمية المستدامة.

١١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، تدرج ضمن أولويات هدف تعزيز المعارف والمؤسسات مجموعة كبيرة من أنشطة الدعم المعرفي والمؤسسي التي لا تدخل في إطار الأولويات الاستراتيجية الثلاث على وجه التحديد، ولكنها ضرورية ودورها أساسي في النهوض بالتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة. وتراوح هذه الأنشطة بين مشاريع التعاون التقني والبرامج الإقليمية والأنشطة البحثية والعمل التحليلي وأنشطة التنسيق المشترك بين الوكالات أو أصحاب المصلحة المتعددين.

١١٣ - وتشمل هذه الأنشطة الجهود التي نفذتها اليونيدو في سياق دورها الذي تضطلع به باعتبارها الوكالة الراعية لغايات الهدف ٩؛ والمساهمة في آليات متابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها؛ وزيادة الدعم المؤسسي اللازم للدول الأعضاء لتعزيز توليها زمام استراتيجياتها للتنمية المستدامة؛ والاضطلاع

بالعمل التحليلي اللازم لمعالجة التعقيدات في إطار أهداف التنمية المستدامة وما يرتبط بذلك من تنازلات وأوجه تآزر في أنشطة وسياسات واستثمارات التعاون الإنمائي.

١١٤ - وعلى وجه التحديد، يعني تعزيز المعارف والمؤسسات، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) النهوض بقاعدة المعارف التقنية والسياساتية والمعارف للمعيارية للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، بطرق منها استخراج البيانات ذات الصلة، والمعارف والتوصيات في مجال السياسة العامة من مشاريع وبرامج التعاون التقني؛

(ب) بناء القدرات التحليلية والإحصائية والإبلاغية في ما يتعلق بالمسائل المتصلة بالتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، وكذلك في سياق هيكل متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية؛

(ج) تيسير الحوار السياسي بشأن المسائل المتعلقة بالنهوض بالتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، خصوصاً، لا حصرًا، في البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل؛

(د) تعزيز الجهود التي تبذلها المنظمة لأداء عملها التقني والتحليلي الخاص بقطاعات معينة، واللازم في مرحلة تقييم البرامج القطرية الواسعة النطاق، بما في ذلك برنامج الشراكة القطرية؛

(هـ) تعزيز القدرات المؤسسية للدول الأعضاء في اليونيدو من أجل تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، وتيسير إدماج جميع الخدمات التي تقدمها اليونيدو على نطاق المهام والمجالات المواضيعية لتحقيق النتائج الإنمائية الطويلة الأجل.

واو - نهج شراكة اليونيدو

١١٥ - تواصل اليونيدو تنفيذ برنامجها للشراكة القطرية بوصفه حلاً شديداً التأثير في جعل التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة واقعا، في أفريقيا وخارجها.

١١٦ - وقد استمر إحراز تقدم في تنفيذ برنامج الشراكة القطرية في إثيوبيا والسنغال وبيرو، وهي البلدان الثلاثة الأولى الرائدة في تطبيق البرنامج. وفي عام ٢٠١٧، وسّعت اليونيدو نطاق النموذج إلى مناطق جغرافية إضافية بهدف استكمال المرحلة التجريبية. وفي الدورة السابعة عشرة للمؤتمر العام، التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر، جرى الإعلان عن مشاركة بلدان جديدة وهي: كمبوديا لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وقيرغيزستان لأوروبا ووسط آسيا. أما البلد الرائد الأخير للمنطقة العربية، فهو المغرب الذي أعلن عن مشاركته في مطلع عام ٢٠١٨.

١١٧ - وبناء على الدروس المستفادة والتوصيات الواردة في التقييم المستقل لمنتصف المدة الذي أجري في عام ٢٠١٧، ستقوم اليونيدو تدريجياً بتنفيذ برنامج الشراكة القطرية في المزيد من البلدان. وقد أكد التقييم أن بإمكان اليونيدو، بفضل البرنامج، أن تضطلع بدور أكثر أهمية في دعم التنمية الصناعية في البلدان المشاركة في البرنامج، مقارنة بالنهج السابقة. وأكد التقييم أيضاً التزام الحكومات الوطنية القوي بالبرنامج، وتوليها زمام الأمور في تنفيذه، وأبرز التعليقات الإيجابية الواردة من الشركاء في التنمية.

رابعاً - استنتاجات وتوصيات

١١٨ - انتشل التصنيع مئات الملايين من الناس من براثن الفقر، موفراً لهم فرصاً للعمل ودخلاً. وتظل الصلة الوثيقة بين التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الطويلة الأجل أمراً لا يمكن إنكاره.

١١٩ - وتتيح الاتجاهات الحديثة في التنمية الصناعية فرصاً للاقتصادات الصناعية النامية والناشئة، وتعرضها في الوقت ذاته للتحديات. وعلى الرغم من التحسن الكبير الذي شهدته النمو في الصناعة التحويلية العالمية في السنوات الماضية، ومن زيادة البلدان النامية حصتها في الإنتاج الصناعي العالمي، فإن الناتج الصناعي غير موزع بالتساوي بين الدول. ويلاحظ في أقل البلدان نمواً في أفريقيا تراجعاً قبل الأوان عن النشاط الصناعي. وبالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يكون للتغيرات البعيدة المدى في الترتيبات التجارية المحددة أثر سلبى على الصناعة التحويلية العالمية. وهذه الاتجاهات تتطلب من واضعي السياسات ومن المجتمع الدولي أقصى درجة من الانتباه.

١٢٠ - وفي الوقت نفسه، من المرجح أن تحدث الثورة الصناعية الحديثة تحولاً في الاقتصادات في جميع أنحاء العالم. فالتكنولوجيات الرائدة يمكن أن تعزز المرونة والكفاءة في عمليات الإنتاج، وتحسن عملية صنع القرار إلى أقصى حد، وتزيد الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد، ويمكن أن تفضي عموماً إلى أنماط أكثر استدامة في الإنتاج والاستهلاك. غير أن العمالة والتجارة هما المجالان الأكثر إثارة للقلق. فالاتجاهات الراهنة في التقدم التكنولوجي يمكن أن تزيد من اتساع نطاق مظاهر عدم المساواة بين البلدان وداخلها، وأن تخلف وراءها مزيداً من المهمشين والضعفاء.

١٢١ - ورغم ما يبذل من جهود لفهم ما تتيحه الثورة الصناعية الحديثة من فرص وما تنطوي عليه من مخاطر، فإن الحجم الحقيقي لأثرها لم يظهر بعد. فهي تتمتع بإمكانيات تحويلية ومعطلة في آن معا. وتتطلب تسخير الفرص التي تتيحها الثورة الصناعية الحديثة والحد من عواملها الخارجية السلبية أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً متضافرة من خلال التنسيق، وتبادل المعارف، وتقديم الدعم المحدد الأهداف.

١٢٢ - وفي غياب الأطر المعيارية والتنظيمية المناسبة، يترتب على الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التزام أخلاقي بدعم الدول الأعضاء في هذه المرحلة الانتقالية. وبالنظر إلى ما للقطاع الصناعي من دور هام في تطوير التكنولوجيات الجديدة وتطبيقها ونشرها، تضطلع اليونيدو، بوصفها المنسق المركزي للتنمية الصناعية في منظومة الأمم المتحدة، بمسؤولية خاصة في دعم الدول الأعضاء في هذا الصدد.

١٢٣ - وفي الوقت نفسه، لا يزال يتعين على النظام الإنمائي الدولي الانتقال على نحو كامل إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتأكد من أن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة متوازنة. ويوفر إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فرصة لتعزيز النزاهة والاستقلال على الصعيد الميداني، ولضمان الأخذ بنهج أكثر توازناً إزاء التنمية المستدامة تمشياً مع خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها.

١٢٤ - وينبغي أن تواصل اليونيدو الاستفادة من المعارف والخبرات التقنية الطويلة الأمد التي اكتسبتها في مجالات العمل المندرجة في نطاق ولايتها وقدراتها على حشد شراكات لأصحاب مصلحة متعددين، من أجل تحقيق تصنيع شامل للجميع ومستدام. وستواصل المنظمة العمل من أجل تحقيق الهدف المرجو من تكامل الخدمات التي تقدمها، ومن توسيع نطاق تلك الخدمات، بوصف ذلك سبيلا إلى تضيق الفجوات الإنمائية الآخذة في الاتساع التي تتسم بها الحالة الراهنة للتنمية العالمية.